

Distr.: General
26 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

برنامج العمل لعام ٢٠٠٨

أولا - ولاية اللجنة

١ - ترد ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ٢٠٠٨ في قرارات الجمعية العامة ٨٠/٦٢ و ٨١/٦٢ و ٨٢/٦٢ المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢ - وفي القرار ٨٠/٦٢، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، أعربت الجمعية العامة عن تقديرها لما تبذله اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من جهود في أداء المهام التي أسندتها إليها الجمعية العامة، وأحاطت علما بتقريرها السنوي^(١)، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات القيمة الواردة في الفصل السابع منه؛ وطلبت إليها أن تواصل بذل كل الجهود للعمل على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ومساندة عملية السلام في الشرق الأوسط، وحشد الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني، وأذنت للجنة بإدخال تعديلات على برنامج عملها المعتمد حسبما تراه مناسبا وضروريا في ضوء التطورات الحاصلة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وما يليها. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى اللجنة أن تواصل إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض وأن تقدم إلى الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام تقارير ومقترحات، حسب الاقتضاء. وطلبت كذلك إلى اللجنة الاستمرار في تعاونها مع المنظمات الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٣٥ (A/62/35).



المدني ومواصلة إشراك منظمات المجتمع المدني الأخرى ودعمها لها ومواصلة إشراك المزيد من منظمات المجتمع المدني في أعمالها بغية تعبئة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني والدعم الدولي له، ولا سيما أثناء هذه الفترة الحاسمة التي تتسم بالمشقة الإنسانية وذلك سعياً إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، وإلى هيئات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المرتبطة بقضية فلسطين، أن تواصل التعاون الكامل مع اللجنة، وأن تستمر، بناء على طلب اللجنة، في إتاحة ما لديها من المعلومات والوثائق ذات الصلة. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يعمم تقرير اللجنة على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة وحث تلك الهيئات على اتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء.

٣ - وفي القرار ٨١/٦٢ المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الشعبة بالموارد اللازمة وأن يكفل استمرارها في تنفيذ برنامج عملها على النحو المبين بالتفصيل في القرارات السابقة ذات الصلة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وتحت إرشادها، بما في ذلك بوجه خاص رصد التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية في مختلف المناطق بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الدولي، والاتصال والتعاون مع المجتمع المدني، وزيادة تطوير وتوسيع نطاق مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين (UNISPAL)، وإعداد منشورات ومواد إعلامية بشأن مختلف نواحي قضية فلسطين ونشرها على أوسع نطاق ممكن، وتوفير برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الشعبة أن تواصل، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبتوجيه اللجنة، تنظيم معرض سنوي عن حقوق الفلسطينيين أو فعاليات ثقافية، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة وشجعت الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم والتغطية الإعلامية على أوسع نطاق ممكن للاحتفال بيوم التضامن.

٤ - وفي القرار ٨٢/٦٢، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، ومع توخي المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تمس قضية فلسطين، برنامجها الإعلامي الخاص لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبينت عدداً من الأنشطة المحددة التي سيجري الاضطلاع بها في إطار البرنامج.

٥ - واستعرضت اللجنة مختلف جوانب برنامج عملها وبرنامج عمل شعبة حقوق الفلسطينيين، فضلا عن الولايات التي تنظمها. وستواصل إجراء تعديلات في هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٨ لتوسيع نطاق استجابته للتطورات الحاصلة في عملية السلام والحالة في الميدان، فضلا عن زيادة فعاليته في تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانيا - الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

٦ - شددت اللجنة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين على أن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية لا يزال هو السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ودأبت السلطة القائمة بالاحتلال منذ أربعين عاما على تغيير الأرض الفلسطينية بتنفيذ سياستها غير القانونية التي تتمثل في بناء المستوطنات، وتشديد الجدار مؤحرا في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها. وقد ترتب على استمرار حالات الإغلاق وعزل قطاع غزة وعمليات الاجتياح الإسرائيلية التي تجري دون هوادة للمراكز السكانية الفلسطينية ونظام الإذلال عند نقاط التفتيش في جميع أرجاء الضفة الغربية تأثير مدمر للغاية على أرواح الشعب الفلسطيني وجعلت السلطة الفلسطينية عاجزة تقريبا. وزادت الحالة تدهورا بسبب الاستقطاب داخل المجتمع الفلسطيني، الذي أدى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى قيام قوات حماس بالاستيلاء المسلح على مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وتطالب اللجنة إسرائيل بوضع حد لعملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة ووقف جميع التدابير الأخرى التي تؤدي إلى زيادة تقويض المؤسسات الفلسطينية. وهي تذكر إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مرة أخرى أنها ملزمة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تلزم أطراف الاتفاقية بحماية المدنيين أثناء الأعمال العدائية. وما فتئ انطباق تلك الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، يؤكد مرارا وتكرارا من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويجب على إسرائيل أن تقوم فورا ودون أية شروط بإطلاق سراح جميع الوزراء والبرلمانيين المسجونين، بالإضافة إلى السجناء الفلسطينيين الآخرين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتدين اللجنة بقوة قتل المدنيين الأبرياء من كلا الجانبين. وتعرب اللجنة عن معارضتها الشديدة لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية وبناء الجدار. وتؤكد اللجنة من جديد موقفها المبدئي بأن هذه الأنشطة تتعارض والقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، التي اعتمدت منذ عام ١٩٦٧، وفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وأحكام خارطة الطريق. ويجب أن توقف إسرائيل

جميع الأعمال غير القانونية في الأرض الفلسطينية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ وأن تعمل على إلغائها. وتشعر اللجنة بالتفاؤل من جراء إنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار التي تسبب بها تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يمكنه من الشروع بالعمل الذي وكل إليه.

٧ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار إسرائيل في أنشطة الاستيطان غير القانونية وتشييد الجدار في القدس الشرقية وما حولها. وتؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة عزل المدينة عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة وتزيد من تجزئة هذه الأرض وتقويض وحدتها وتجاورها وسلامتها. كما يترتب على تشييده أثر ضار على حياة الفلسطينيين ويؤثر في أحوالهم الاجتماعية الاقتصادية تأثيرا خطيرا ويؤدي إلى تشريد الألوف والإضرار بالتوصل إلى اتفاق بشأن المركز الدائم للقدس. وتؤكد اللجنة من جديد أن حل مسألة القدس هو أمر لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام دولتين، على نحو يراعي الشواغل المشروعة لكلا الطرفين مراعاة تامة.

٨ - وتعرب اللجنة عن قلقها العميق إزاء تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وحالة الطوارئ الإنسانية والإمعان في عزل قطاع غزة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم التوترات وإلى زعزعة الاستقرار ويوفر أرضا خصبة للتطرف لدى قطاعات من السكان الفلسطينيين. ونظرا لاستمرار إسرائيل في فرض حالات الإغلاق الطويلة الأمد، فإن قطاع غزة لا يزال معزولا عن الأجزاء الأخرى من الأرض الفلسطينية، بحيث لا يسمح إلا بدخول السلع الإنسانية الأساسية. وقد تفاقمت الحالة من جراء قرار حكومة إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بإعلان قطاع غزة "أرضا معادية" وتطبيق جزاءات إضافية، بما فيها تخفيض توريد الخدمات الحيوية كالوقود والكهرباء وإعاقة إمكانية الحصول على الأغذية والأدوية والإمدادات الإنسانية الأخرى بشكل كامل. وفي الضفة الغربية، يجري تعطيل الحياة الطبيعية من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية الروتينية، ومئات نقاط التفتيش والهاكل الأساسية للمستوطنات، وتشييد الجدار وحالات الإغلاق الدورية. وتمت إعاقة النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية. وتؤكد اللجنة في هذا الصدد، ما تتسم به مساعدة المانحين الدوليين من أهمية حاسمة لتشغيل المؤسسات الفلسطينية وقت الأزمة هذا. وهي تحث مجتمع المانحين الدوليين على مواصلة برامج المساعدة التي يضطلعون بها وأن يتصدوا، بتفكير جديد، لمعالجة الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا بسرعة. وهي تود أن تعرب عن ارتياحها لنتائج مؤتمر المانحين المعقود في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٩ - وتهيب اللجنة بالقيادة الفلسطينية، وزعماء جميع الفصائل وجميع الفلسطينيين أن يتحدثوا وراء الرئيس عباس، وحكومته وجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا وحل خلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية. وتطالب اللجنة باستعادة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل أحداث حزيران/يونيه واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية وسلامتها، بما فيها القدس الشرقية. وتعتقد اللجنة اعتقادا جازما أن وحدة الشعب الفلسطيني شرط أساسي للتوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين. وتعرب اللجنة عن تأييدها للحوار الوطني فيما بين الفلسطينيين للتوصل إلى المصالحة الوطنية. وتؤكد اللجنة من جديد موقفها القديم العهد بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في أي مفاوضات ترمي إلى حل قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

١٠ - وتؤكد اللجنة من جديد أنه لا يمكن تحقيق هدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين إلا بحل تفاوضي من خلال إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧. وينبغي أن تستند التسوية إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بوجه خاص وغيرها من القرارات ذات الصلة. ويتعين على مجلس الأمن أن يكفل التنفيذ العاجل والكامل لقراراته. وينبغي أن يبت المجلس في الخطوات الفعالة اللازمة لحماية السكان الفلسطينيين، ووضع حد للأعمال العدائية وتوجيه الطرفين بالاشتراك الفعال للجنة الرباعية والشركاء الإقليميين نحو التوصل إلى تسوية تفاوضية.

١١ - وتشعر اللجنة بالتشجيع من جراء الجهود الدولية الرامية إلى إعادة إطلاق عملية السلام. ورحبت بانعقاد مؤتمر أنابوليس كنقطة محورية لإعادة إطلاق مفاوضات المركز الدائم التي ترمي إلى وضع حد للاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية دائمة على جميع المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ومع جيرانها في سلام وأمن. وترى اللجنة أن من الأهمية بمكان ألا يتخلى الطرفان عن الزخم الراهن والمضي قدما لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالمركز الدائم، دون أي استثناء وهي الحدود والقدس واللاجئون والمستوطنات والأمن ومصادر المياه. وسيكون من الضروري للنجاح في هذا المسعى التوصل إلى اتفاقات ملموسة قائمة على الأداء تتعلق بتلك المسائل وتحديد حد زمني لتنفيذها. وتحتاج أي عملية دبلوماسية إلى دعمها باتخاذ خطوات عاجلة ومفيدة على الأرض، بما في ذلك تدابير بناء الثقة. ويتسم استمرار دعم المجتمع الدولي بأهمية حاسمة لدفع العملية، التي تتمثل في إجراء حوار متسق ومستدام بين اللجنة الرباعية والطرفين، والإفادة من الشركاء الإقليميين. ولا تزال مبادرة السلام العربية أيضا عنصرا هاما لدفع السلام في المنطقة وينبغي التمسك بها. وتُشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدور يتسم

بطابع استباقي أكبر في الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع. وترحب اللجنة في هذا الصدد، بنتائج مؤتمر باريس للمانحين باعتبارها مظهرا ضروريا جدا من مظاهر دعم مجتمع المانحين الدوليين من أجل إنشاء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار.

١٢ - وتؤكد اللجنة من جديد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور فعال وتيسيري في هذه الجهود وأن تحافظ على مسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بجميع جوانب قضية فلسطين، حتى يتم حلها من جميع جوانبها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي. وستواصل اللجنة، كما طلبت الجمعية العامة، إبقاء الحالة قيد الاستعراض وتشجيع المجتمع الدولي على إجراء تحليل ومناقشة لهذه المسائل بطريقة بناءة.

ثالثا - المسائل ذات الأولوية في برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠٠٨

١٣ - ترى اللجنة أن برنامج أنشطتها الذي كلفتها به الجمعية العامة يساهم في تركيز انتباه الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجمهور على قضايا ذات أهمية حاسمة في تحقيق تسوية سلمية للصراع. ولاحظت اللجنة زيادة الوعي الدولي بأن التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة سيظل بعيد المنال إلى أن تتحقق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، هناك على ما يبدو إدراك أكبر لأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عامل من أبرز العوامل الأساسية للصدع القائم بين المجتمعات الغربية والإسلامية. وسيظل عملها منصبا طوال عام ٢٠٠٨ على تشجيع توصل الرأي العام الدولي إلى فهم أفضل لأهمية أعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي الحق في تقرير المصير والحق في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، والحق في العودة، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٤ - وكما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعمها للشعب الفلسطيني وللعملية السياسية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة. ففي عام ٢٠٠٨، ستولي اللجنة اهتماما خاصا لتقييم الحالة على الأرض، ودعم تهيئة مناخ يفضي إلى دفع مفاوضات المركز النهائي بين الطرفين، بما في ذلك الوقف التام لجميع أعمال العنف، من قبيل المهجمات العسكرية، وأعمال التدمير والأعمال الإرهابية. وسوف تسلط اللجنة الضوء على مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال في إنهاء سياساتها وممارساتها غير المشروعة، مثل النشاط الاستيطاني وتشديد الجدار وشن تدابير العقاب الجماعي. وستواصل اللجنة دعمها الرامي إلى تنشيط مشاركة دولية فعالة تستهدف تشجيع الطرفين على الخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه العملية السلمية حاليا، بطرق في جملتها اللجنة الرباعية والشركاء الإقليميون والمشاركة الشخصية المتواصلة للأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة الخاص المعني

بعملية السلام في الشرق الأوسط. وستؤكد اللجنة، بصفة خاصة، ضرورة توفير الرصد من جانب طرف ثالث للاتفاقات القائمة على الأداء كما أنها ستشجع الأفكار المبتكرة في هذا الشأن من جانب الطرفين والمجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة. وستركز اللجنة أيضا على القضايا المتعلقة بتخفيف حدة الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية، والتعجيل بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، والحث على زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وستركز بشكل خاص على زيادة الوعي الدولي بمحنة النساء والأطفال - أضعف شريحة داخل المجتمع الفلسطيني - الذين يعانون من جراء الاحتلال.

١٥ - وتولي اللجنة أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق بين إدارة شؤون الإعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ ولاية كل منهما. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٨٢/٦٢، إلى الإدارة أمورا، منها أن توسع نطاق جمع المواد السمعية البصرية بشأن قضية فلسطين وأن تواصل إنتاج هذه المواد وحفظها واستكمال المعرض المقام في مبنى الجمعية العامة. وستواصل اللجنة التعاون مع الإدارة على تنفيذ مختلف الأنشطة التي يصدر بها تكليف.

رابعاً - أنشطة اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين

ألف - الإجراءات التي ستتخذها اللجنة

١٦ - ستواصل اللجنة، عملاً بالولاية المنوطة بها، إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض والمشاركة في جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وسوف تواصل اللجنة أيضا رصد الحالة في الميدان وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التطورات العاجلة التي قد تحدث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتستلزم إجراء دولياً.

١٧ - وستواصل اللجنة، من خلال مكتبها، المشاركة، حسب الاقتضاء، في الاجتماعات الحكومية الدولية وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة. وتعتبر اللجنة هذا النشاط جانباً مهماً من جوانب عملها تعزيزاً للدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

١٨ - كما ستواصل اللجنة، بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك المجتمع المدني، في المناطق الخاضعة لولايتها، وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، ستواصل اللجنة دعوة المسؤولين الفلسطينيين وغيرهم من الشخصيات الفلسطينية إلى عقد اجتماعات مع أعضاء ومراقبي اللجنة والأمانة العامة، حسب الاقتضاء.

١٩ - وسيواصل مكتب اللجنة مشاوراته مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المهمة ببرنامج عمل اللجنة. ومن شأن هذه المشاورات تحقيق تفهم أفضل لولاية اللجنة وأهدافها.

باء - الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٢٠ - ترى اللجنة أن برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية يساهم في تركيز انتباه الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، وعامة الجمهور على المسائل الراهنة وعلى ضرورة إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع وتشجيع الحوار في هذا الصدد. كما ينبغي أن تساهم الاجتماعات في زيادة الوعي على الصعيد الدولي بالسبب الرئيسي للصراع، ألا وهو احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي حشد الدعم الدولي للجهود الرامية إلى حل الصراع بطريقة عادلة وشاملة. وتبرز هذه الأحداث أكثر الشواغل إلحاحاً كضرورة وضع حد للعنف، وحماية السكان المدنيين، وإيقاف الأنشطة الاستيطانية ووقف تشييد الجدار وتحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. وتقدر اللجنة تقديراً عالياً مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني في هذه الاجتماعات، وتشجعها على مواصلة مشاركتها ودعمها لإيجاد حل عادل للصراع وزيادة مستوى تلك المشاركة والدعم. وستواصل اللجنة تنفيذ هذا البرنامج من أجل تعزيز الدعم لإعمال الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقاً للشرعية الدولية. وستعمل اللجنة عن طريق مكتبها على إجراء تقييم دوري لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية وتبنت، حسب الاقتضاء، في الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة مساهمتها في الأهداف التي كلفت اللجنة بتحقيقها.

٢١ - وتعترم اللجنة أن تعالج في برنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٨ قضايا مثل تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء مفاوضات بشأن المركز الدائم وإحراز تقدم فيها؛ والمسؤولية التي تتحملها جميع الحكومات بتطبيق القانون الدولي على جميع جوانب قضية فلسطين؛ والذكرى السنوية الستين للنكبة؛ وضرورة التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين؛ وتأثير توسيع المستوطنات وبناء الجدار العازل على الجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين؛ وضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة؛ والحالة الخطيرة في قطاع غزة؛ وضرورة تخفيف الصعوبات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال الفلسطينيين؛ ومواصلة جهود المجتمع المدني من أجل إنشاء حركة تضامن دولية فعالة.

٢٢ - وفي عام ٢٠٠٨، ستبذل اللجنة قصارى جهدها، بالتعاون مع البلدان المضيفة المحتملة، والمنظمات، والدوائر ذات الصلة التابعة للأمانة العامة، لكي تضمن نجاح برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها. وستضع اللجنة نصب عينها، لدى قيامها بذلك، ضرورة الاقتصاد واستخدام الموارد بأقصى درجة من فعالية التكلفة. وسوف تواصل اللجنة ما تبذله من جهد لتشجيع البلدان والمنظمات التي لم تشارك حتى الآن مشاركة كاملة في برنامج عملها على القيام بذلك.

٢٣ - وتعزم اللجنة تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التالية في عام ٢٠٠٨:

- حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، شباط/فبراير ٢٠٠٨، عمان.
- اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وسيستبع الاجتماع مشاورات يجريها وفد اللجنة مع منظمات المجتمع المدني.
- اجتماع الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن قضية فلسطين. وسيستبع الاجتماع مناسبة ينظمها المجتمع المدني تضامنا مع الشعب الفلسطيني.
- مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام بين إسرائيل وفلسطين.

جيم - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٢٤ - تشيد اللجنة بمنظمات المجتمع المدني لجهودها المبذولة دعماً للشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال جهود الدعوة وحشد الرأي العام، فضلاً عما اتخذته من مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتحسين ظروفه المعيشية. وترحب اللجنة بالمبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على أن توسع قاعدتها وأن تشرك نقابات العمال ومنظماتهم وأن تركز وتوائم جهود الدعوة على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالالتزامات القانونية للحكومات، بما في ذلك البرلمانات إزاء قضية فلسطين. وهي تؤيد مبادرات المجتمع المدني المتخذة مؤخراً، بما فيها مبادرات البلدان النامية، لإنشاء آليات جامعة من أجل تحسين تنسيق أعمالها. وتؤيد اللجنة أيضاً جميع مبادرات العمل الإنساني والمساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وترى اللجنة أن مما له أهمية

خاصة هو بناء جسور للتفاهم والثقة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني وتعزيز الأهداف المشتركة للسلام بين الشعبين.

٢٥ - وتعتزم اللجنة مواصلة توجيه الدعوات إلى منظمات المجتمع المدني للمشاركة في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تنظم برعايتها. وستقوم اللجنة، في هذه الفعاليات، بتشجيع المنظمات على مناقشة مبادراتها وحملاتها، وعلى تبادل الآراء والأفكار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن شأن مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني في هذه الاجتماعات والمؤتمرات أن تتيح فرصة فريدة لإعداد وتعزيز مبادرات صادرة عن جميع فئات المجتمع الدولي بغية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتتطلع اللجنة بشكل خاص، رغبة منها في تعزيز الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، إلى مساهمة مثمرة يعود نفعها على الطرفين المشاركين الإسرائيليين والفلسطينيين في الفعاليات التي تنظم برعايتها.

٢٦ - وسوف تظل اللجنة على اتصال بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بقضية فلسطين وستعزز هذا الاتصال، بالإضافة إلى الاتصال القائم مع عدد كبير من فرادى منظمات المجتمع المدني. وستواصل اعتماد منظمات جديدة. وسيساهم عقد اجتماعات دورية للتشاور مع ممثلي المجتمع المدني في زيادة تحسين برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني.

٢٧ - وترى اللجنة أن من المهم مواصلة تبادل المعلومات مع منظمات المجتمع المدني حول الأنشطة الحالية والمقررة لكل منها. وتطلب اللجنة إلى الشعبة الحصول على معلومات وتقديم تقارير دورية عن مبادرات المجتمع المدني لتحسين التفاعل بين المجتمع المدني واللجنة. وتطلب أيضا إلى الشعبة مواصلة العمل على تطوير موقعها على شبكة الإنترنت الذي يتناول أنشطة منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين (www.un.org/Depts/dpa/ngo) مع استكمالها بانتظام بوصفه أداة لتبادل المعلومات والاتصال بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٨، سوف تستخدم الموارد المتاحة للتعاون مع المجتمع المدني في الأنشطة التالية:

- (أ) القيام، متى اقتضى الأمر ذلك وتيسر، بتنظيم اجتماعات تعقدها منظمات المجتمع المدني بالاقتران مع المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تُعقد برعاية اللجنة؛
- (ب) مشاركة ممثلي اللجنة والشعبة في المنتديات الهامة وغيرها من الفعاليات العالمية التي تنظمها منظمات المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين؛

(ج) عقد اجتماعات دورية للتشاور مع مختلف منظمات المجتمع المدني بغية إطلاعها على أنشطة اللجنة وتشجيع تحسين التنسيق والتعاون فيما بينها، ومع اللجنة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والحصول على آرائها بشأن عمل الأمم المتحدة واللجنة بوجه خاص؛

(د) تقديم المساعدة إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لتيسير مشاركة ممثليها في الاجتماعات التي تعقد برعاية اللجنة أو بدعم منها.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٢٩ - تعتقد اللجنة أن البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الدولية تؤدي دورا هاما في بلورة الرأي العام وصياغة المبادئ التوجيهية بشأن السياسات وترسيخ الشرعية الدولية دعما للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. ومن رأي اللجنة أن ما يتمتع به المشرّعون ومنظماهم الدولية من خبرة ونفوذ سياسي قد يساعد على توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق مبادئ القانون الدولي على الجهود الرامية إلى حل الصراع. وتؤكد اللجنة من جديد استمرار أهمية توثيق التعاون مع البرلمانات وممثلي الهيئات البرلمانية الدولية بغرض التشجيع على مناقشة الوسائل الكفيلة بدعم السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل لقضية فلسطين داخل البرلمانات المعنية والمجتمع بجميع شرائحه. وتحقيقا لهذه الغاية، ستسعى اللجنة جاهدة لإشراك البرلمانيين وممثلي المنظمات البرلمانية الدولية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تُنظم برعايتها. ومن شأن المشاورات التي تجري بين اللجنة وممثلي البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية، لا سيّما الاتحاد البرلماني الدولي، أن تؤدي إلى تحسن التعاون بين الجانبين. وستبذل اللجنة أيضا جهودا لإشراك أعضاء الكنيست والمجلس التشريعي الفلسطيني في الفعاليات التي تنظم تحت رعايتها.

دال - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٣٠ - تطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين الاستمرار في عملها المتعلق بمواصلة تطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، (UNSIPAL) والموقع ذي الصلة "Question of Palestine at the United Nations" (قضية فلسطين في الأمم المتحدة) على شبكة الإنترنت، وتوسيع نطاق هذا النظام وإدارته. وستسعى الشعبة إلى بدء تشغيل صفحة الدخول إلى الموقع، التي صُممت تحت إشراف المكتب، وستواصل إعادة تصميم شتى صفحات الموقع. كما ستواصل الشعبة العمل على أن تكون مجموعة نظام الأمم المتحدة

للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين من وثائق الأمم المتحدة والوثائق ذات الصلة شاملة ومستكملة، وأن تكون طرائق الوصول إليها وعرضها ميسرين للاستعمال. وتطلب اللجنة إلى الشعبة تقديم تقارير دورية إلى المكتب عن حالة العمل المنجز في نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وعن التقدم المحرز في تطويره.

هاء - برنامج المنشورات

٣١ - ترى اللجنة أن برنامج منشورات الشعبة مصدر هام من مصادر المعلومات ونشاط هام للدعوة يسهم في رفع درجة الوعي الدولي بشئى جوانب قضية فلسطين، ومشاركة الأمم المتحدة في القضية، وعمل اللجنة، وولايتها وأهدافها. وينبغي للشعبة أن تواصل، رصد التطورات المتصلة بقضية فلسطين. كما ينبغي أن تواصل إصدار المنشورات التالية في الوقت المناسب:

- نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين.
- استعراض دوري للتطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط.
- استعراض شهري للأحداث المتصلة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني.
- تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قضية فلسطين.
- تقارير الاجتماعات والمؤتمرات الدولية المعقودة برعاية اللجنة.
- نشرة سنوية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.
- (NGO Action News) (أبناء عن عمل المنظمات غير الحكومية)، وهو موجز يصدر كل شهرين يتضمن معلومات عن أنشطة المجتمع المدني بشأن قضية فلسطين.

٣٢ - وترى اللجنة أنه ينبغي للشعبة، بالتشاور مع المكتب، مواصلة استعراض المنشورات القائمة وتقديم مقترحات بشأن المنشورات التي تتطلب استكمالاً.

واو - الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها شعبة حقوق الفلسطينيين

البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية

٣٣ - ترى اللجنة أن البرنامج التدريبي لموظفي السلطة الفلسطينية ينبغي أن يستمر في عام ٢٠٠٨ بالنظر إلى أهميته وفائدته بالنسبة للسلطة الفلسطينية. كما ترى اللجنة أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لتحقيق التوازن بين الجنسين لدى اختيار المرشحين لهذا البرنامج السنوي.

الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٣٤ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، سيجري الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم الاثنين، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع عقد اجتماعات خاصة احتفالا بذلك اليوم في مقر الأمم المتحدة، ومكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، وأماكن أخرى وفقا للممارسة المتبعة. وبالنسبة ليوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، سينظم معرض فلسطيني أو مناسبة ثقافية بمقر الأمم المتحدة بالتعاون مع البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

٣٥ - وستواصل اللجنة استعراض وتقييم برنامج عملها في ضوء الحالة في الميدان وما تشهده العملية السياسية من مستجدات، وستجري ما يلزم من تعديلات.